العدد (2166) السنة الثامنة - الأثنين (20) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

كاهي سيد مهدي!!

إحسان شمران الياسري

فاجأني (سيد مهدي) وهو يتساءل باستغراب (شنهي هذا الكاهي بالغدَه؟)..

وإذ كنتُ سَعيدا بوجوده في بيتنا على الغداء، وقدمت له ما جادت به نعمة الله علينا، فقد كان هذا السؤال في غير موضعه، ويحمل استهانة بجهودي في إكرامه.. ولكن صراحته مشكلة، ولا خيار لنا إلا الصبر عليها.

قلت باستغراب:

– سلامات عمي أبو صالح، يا كاهي.. يا بطيخ.. ليش انت بعرسك أكلت هيچ بامية..

قال موضحا وهو يضحك:

– وروح أبوي حسبالي هذا كاهي.. ولكم هذا موش خبز.. يمكن ورق الجريدة اظخن منّه..

ولفت انتباهي الوصف، أماَ حالة رغيف الخبز هذه الايام فلا تسأل عنها.. فهي أرقّ من ورق الجريدة على وصف أبو صالح..

ولم تنقطع نقاشاتنا عن حالة الخبز حتى بعد ان رفعنا الطعام وقدمنا الشاي والفاكهة.

فلقد أحصى سيد مهدي عدد الارغفة التي أكلها، وعدد (اللُقيّمات) من الرغيف الواحد. ولم يغفل تخمين وزن الرغيف الواحد:

– بويه آنه عند اهلي آكل رغيف واحد.. ومرات ما يكمل الرغيف.. انت تعرف الرغيف اللي تخبزه عمتك ام صالح.. مثل وجه العروس.. بس هذا رغيفكم دهر اسود.. بس اسّلم عليه يخلص.

والحق ان قضية وزن رغيف الخبز تحتاج الى موقف من الحكومة.. فوظيفة الخباز في المجتمع، مثل وظيفة السقاء، او وظيفة دائرة إسالة الماء، ليس مثلها من الوظائف المهمة.

فاذا اضفنا الى ذلك، كل التعقيدات التي يواجهها المجتمع في الحصول على وسائل العيش وتفاصيلها، وصعوبة ان تخبز في بيتك نظراً لصعوبة الحصول على مستلزمات ذلك، ابتداءً من الطحين فالوقود.. الخ، يصبح الاهتمام بالخبز والمخابز ومراقبتها وتوفير وسائل ديمومة عملها من المهام التي تتشرّف كل حكومة بالنهوض بها.

فوزن الرغيف وسعره ونوعية الطحين، يجب ان يحدد تحت المراقبة.

الآن تُباع كل سبعة أرغفة بألف دينار.

ولو كانت لي عافية زمان، لأكلت الارغفة السبعة وأنا بباب المخبز، لذا يصح أن نقول ان الارغفة السبعة تعادل رغيفاً أو رغيفاً ونصفاً من أرغفة عمتي أم صالح.. بمعنى إن سعر رغيف أم صالح يقترب من سبعمائة أو ألف دينار.

وفي العائلة التي يعيش فيها أربعة شباب (من الاولاد أو الفتيات)، فإن كل واحد منهم يأكل رغيفاً ونصف الرغيف أو رغيفين من أرغفة أم صالح، يعني سبعة أرغفة أو عشرة من أرغفة خَباز حارتنا.. فاذا ضربنا وقسمنا وطرحنا، ورفعنا الأسس، نجد ان العائلة تحتاج في الوجبة الواحدة الى خبز بنحو خمسة آلاف دينار، ومثلها لوجبة العشاء وبنصفها لوجبة الفطور.. وهذا يعني ان العائلة تحتاج للخبز بحوالي ثلاثمائة وخمسين ألف دينار بالشهر!!

إن الخبز في العراق، مثل ماء دجلة، يجب ان لا يكون شحيحاً على العراقيين مهما كان لون الحكومة والحزب الذي يقودها، وأعضاء البرلمان القادرين على (التعارك) في حرم البرلمان..

إن قصة الخبز، وبقية قصص الحياة الضرورية، يجب إبعادها عن (مُتلازمات) القصص الاخرى ذات الصلة بمزاعم الكهرباء والموانئ!

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إشكالية الحدود العراقية الكويتية

كل الاتفاقيات التي تمت بين العراق والكويت منذ عام ١٩١٣ حتى تخطيط الحدود بموجب قرارات مجلس الأمن تمت بإقصاء الشعب العراقي وتغييب دوره، وغياب دوائره التمثيلية وعدم وجود مؤسساته الدستورية وعدم الاحتكام الى إرادته، حيث تمت وفق قرارات مجلس الأمن الأخيرة وهي: قرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ وقرار رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٩٢ وقرار رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣ حيث فرض فيها الغالب شروطه على المغلوب وبحسب مفهوم (الإذعان) وليس لإرادة الشعب العراقي تمثيل فيها، وأن العراق وافق عليها قهراً ومجبراً.

صبيح الحافظ

وكان نتيجة لهذا القرار الأخير والذي يخص ترسيم الحدود بين العراق والكويت والتي يبلغ طولها (٢١٦) كيلو متراً، حيث تم تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود ولم يكن العراق ممثلاً فيها مما دعاه الى رفض القرار في البداية ولكن عاد ووافق عليه أواخر عام ١٩٩٤ عقب تعرضه لضغوط دولية مما أدى هذا الترسيم الجديد الى استقطاع أراضٍ من ناحيتي صفوان وأم قصر الحدوديتين، فضلاً عن تقليص مساحة المياه الإقليمية العراقية.

ولو عدنا الى الوراء نجد أن حدود الكويت مع العراق مرت بثلاث مراحل وكل مرحلة تستقطع أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية وضمها الى الأراضي الكويتية.

تقع قرية كاظمة (الكويت) في منتصف الجادة الواصلة بين البحرين ومدينة البصرة العراقية وهي من ضمن ممتلكات الدولة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى وسقوطها وتفكيك ولاياتها أصبحت الكويت محمية بريطانية بموجب اتفاقيات (لوزان)، وقد طالب حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الحكومة البريطانية بالاعتراف بالحدود مع العراق وهي ذات الحدود المذكورة في المفاوضات التي جرت بين بريطانيا والحكومة العثمانية سنة ١٩١٣ أي قبل سقوطها وتفكك ولاياتها حيث ثبتت حدود الكويت مع العراق الذي وافق عليها في منطقة تبدأ من مركز مدينة الكويت في نقطة (المرقاب) وبمسافة (٢٥) كم منها وباتجاه العراق حتى منطقة يطلق عليها بـ(المطلاع) وقد وافق الطرفان على هذه الحدود حتى قيام ثورة ١٤/ تموز/ ١٩٥٨، وحينما طالب الزعيم عبد الكريم قاسم بضم الكويت الى العراق وفق مستندات وأوليات سابقة بأن الكويت هو قضاء تابع الى لواء البصرة حسب قرار الحكومة البريطانية باعتبار الكويت (قضاء) تابعاً إلى التقسيمات الإدارية العثمانية.

وعند قيام الانقلاب العسكري عام ١٩٦٣ الذي أودى بحياة الزعيم عبد الكريم قاسم وفشل مشروعه في ضم الكويت الى العراق تحسنت العلاقات الكويتية مع الانقلابين في العراق الذين اعترفوا باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها السابقة، بعد أن دفعت حكومة الكويت مبلغ(٣٠) مليون دينار كويتي الى حكومة احمد حسن البكر مع إطلاق اسم عبد السلام محمد عارف على احد شوارع الكويت الرئيسية.

وفي فترة لاحقة ونحن نتحدث عن الحدود العراقية الكويتية زحفت دولة الكويت من منطقة المطلاع باتجاه الأراضي العراقية بمسافة (٧٦) كم طولاً حتى منطقة العبدلي وأنشأت في هذه المنطقة منشآت ومسقفات عديدة لخدمات الكمارك والجوازات وغيرها من المباني واعتبارها حدوداً جديدة مع العراق، وهذه الحدود لا تبعد عن مدينة صفوان العراقية أكثر من نصف كيلو متر واحد فقط، علماً أن هذه الحدود لم يجر عليها اتفاق رسمي مع العراق.

من نتائج حرب الخليج الثانية التي أدت الى اندحار الجيش العراقي سنة ١٩٩١ أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات المجحفة بحق العراق ومن أبرزها القرار رقم (٨٣٣) المتضمن ترسيم حدود جديدة من قبل لجنة شكلها مجلس الأمن وبتأييد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولم يكن العراق ممثلاً فيها وإنما تم ترسيم الحدود من قبل طرف واحد فقط، وكانت من نتائجه استقطاع أجزاء من مدينة صفوان بعد أن نسفت المباني الكمركية ومباني الجوازات وغيرها بالدنميت وساوتها مع الأرض لتصبح الأراضي كويتية، أيضاً قامت الكويت باستقطاع أراض سكنية من مدينة أم قصر حيث استولت على (١٢٦) داراً لمواطنين عراقيين وضمتها الى أراضيها، ومن سخرية القدر اقترح ممثل دولة الكويت تعويض المواطنين العراقيين الذين سلبت دورهم بمبالغ يتفق عليها مع جهة محايدة، وكان هذا المقترح قد تم بين ممثل الكويت والأمم المتحدة ولم يكن العراق طرفاً فيه، متناسياً هذا الرجل أن المواطنين العراقيين لا يبيعون أوطانهم ولا يتقبلون التعويض.

قوانين تشرعن الفساد

حسام الحاج

يعرف الدستور أكاديمياً على انه "مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الفرد مع المجتمع" وتأتي كلمة "تنظم" هنا كعلة قانونية لتفسير النص، فالقواعد القانونية المنظمة هي التي تضع الاساسيات العامة للحقوق المكفولة للفرد والواجبات الملقاة على عاتقه، كما ان التنظيم ومثلما يكفل الحقوق فإنه يضع عقوبات رادعة للذي يخل بالنظام العام او على الاقل للذي يخالف احكام القانون، ولولا وجود النصوص العقابية لما تأسست دولة عبر التاريخ لكونها من اساسيات التنظيم، ويعد مفهوم التنظيم من اركان التشريع الاساسية لأي قانون فلا داعي لوجود اي تشريع إذا لم يكن يهدف الى التنظيم.

ووفق هذا المنظور فإن العراق يعاني أزمة تشريعية منذ عام ألفين وثلاثة، أزمة حقيقية تتمثل بعدم استيعاب مجلس النواب مفهوم التنظيم الحقيقي الذي يتجسد في تشريع القوانين وتوجهه إلى إيجاد نوع من القوانين تركز في مضمونها بشكل جلي على منح الامتيازات الى شريحة معينة دون غيرها، وبطبيعة الحال فإن تلك القوانين تأتي مخالفة لاحكام الدستور الذي يحظر التمييز بين شرائح المجتمع، وتبدو القوانين التي اعتمدها مجلس النواب وكأنها نوع من المزايدات السياسية لإثبات الحضور لدى شرائح بعينها لما تحمله تلك الشرائح من تأثير، دونما الالتفات الى الآثار السلبية التي تترتب على الدولة برمتها من جراء تشريع هكذا نوع من القوانين.

وقد تظهر التخصيصات المالية الضخمة المدرجة في قوانين الموازنة الاتحادية للسنوات السابقة والتي يلتزم مجلس النواب وفق أحكام تلك القوانين إقرارها، تظهر مدى التأثير السلبي الذي يطرأ على الموازنة التشغيلية المثقلة أصلاً بمبالغ لا طائل من ورائها.

قوانين مثل قانون مؤسسة الشهداء، قانون مؤسسة السجناء، قانون حماية الصحفيين، قوانين تعويض المتضررين من السياسيات القمعية، قانون تعويض المؤنفلين،.. الخ تفتقر لروح التنظيم وتزخر بالامتيازات وفتح أبواب صرف جديدة قد تكون ذات أبعاد سياسية ضيقة وليست ستراتيجية أو مستقبلية، كما أنها تزيد من التعقيد التشريعي الذي يكبل الدولة ويزيد من البيروقراطية المقيدة لعمل مؤسسات الدولة بشتى اختصاصاتها، كما يتجاهل مجلس النواب في الوقت ذاته وضع قانون سلم الرواتب لموظفي الدولة ويلجأ الى إيجاد قوانين خاصة لرواتب شرائح معينة،فهو يعكف على دراسة قوانين "رواتب الرئاسات الثلاث، رواتب أعضاء مجلس النواب، رواتب الوزراء والدرجات الخاصة، رواتب قوى الامن الداخلي، رواتب القضاة واعضاء الادعاء العام" وتلك القوانين تصطف الى جانب قوانين الامتيازات بل تنطبق عليها الآثار السلبية كافة التي تترتب على قوانين الامتيازات آنفة الذكر.

أعتقد جازماً ان مجلس النواب حينما يمضي باتجاه تشريع مثل تلك القوانين فإنه يعكس مدى افتقاره لرؤية ستراتيجية، فهو من المفترض أن يشرع قوانين للاجيال وليس لعام أو اثنين، كما أعتقد أن مجالس النواب المقبلة والتي ستأتي بعد دورة نيابية او اثنين ستلجأ الى إلغاء التشريعات الجديدة وستنشغل كما ينشغل المجلس الحالي بإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وبإلغاء قوانين تم تشريعها في الدورة الانتخابية الاولى او الثانية لمجلس النواب كونها تتنافى مع مفهوم التنظيم الذي يفترض أن يكون في جوهر كل القوانين التي يتم تشريعها، وبالتالي فنحن نسير وفق العمل النيابي والتشريعي الحالي نحو تعقيد أكبر وتشتيت أكبر للأموال العامة ولا أتردد بأن أقول أن مجلس النواب ومن قبله مجلس الوزراء يشرعن من خلال تلك القوانين عمليات الفساد المالي وإهدار المال العام وهو سلوك خطير للغاية لاسيما نحن في مرحلة بناء دولة المؤسسات.

صعوبات الديمقراطية الجديدة

أوس عزالدين عباس

لحقوق الإنسان دور بارز في التطورات التي تحدث الآن والتي تساند الديمقراطية الجديدة وتعمل على تقدمها وارتقائها، على الرغم من كل المشكلات الناجمة عن العولمة وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية السلبية في كثير من الأحيان، مثل عدم المساواة والبطالة وغيرهما، وهناك رغبة عامة وقوية وخاصة في المجتمعات النامية في العالم الثالث في ضرورة التمسك بمبادئ الديمقراطية والارتقاء بها لمصلحة الجماهير والفئات المهمشة بوجه خاص كوسيلة لتطبيق حقوق الإنسان بوجه سليم، ومع ذلك فثمة الكثير من المخاطر التي تتعرض لها الديمقراطية الآن في الدول المعروفة باسم ((الدول الفاشلة)) من ناحية، ورغبة الدول المتقدمة في الهيمنة والانفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الشعوب المستضعفة من الناحية الأخرى.

إلا إن السياسة المعاصرة ترتكز على الرغم من كل ذلك على مبادئ الديمقراطية كنظام مثالي للحكم، لدرجة إن جميع الدول وفي جميع أنحاء العالم تزعم إنها دول ديمقراطية بالرغم مما بين نظمها من اختلاف وتفاوت، مما قد يعني إنها تأخذ الكلمة بمعان كثيرة ومختلفة وتتفق مع مصالحها الخاصة ومع النظام الذي ارتضته لنفسها، وكانت النتيجة ظهور نظم ديمقراطية جديدة ومصطلحات وتعبيرات تكشف عن طبيعة هذا التعدد وأسسه وأسبابه، وأصبحنا نسمع مثلا، عن ((الديمقراطية الجديدة))، وكلها تزعم إنها ترتكز وتقوم على مبدأ تنفيذ إرادة الشعب ومراعاة مصالحه والعمل على تحقيقها والخضوع لحكمه.

ويشير مصطلح ((الديمقراطيات الجديدة)) في الغالب إلى أشكال الحكم في الدول التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انتهاء الحرب الباردة وما ترتب على ذلك من تحولات في النظرة إلى العلاقة بين الدولة والشعب، بما يتناسب مع الأوضاع المستجدة التي ترفض السياسات القمعية وتؤازر حرية التعبير عن الرأي، وخاصة في ما يتعلق بأسلوب الحكم وازدياد الشعور بأن الإرادة الشعبية يمكنها أن تغير الحكومة والسلطات الحاكمة بأجمعها، وإن الاتفاق الشعبي العام هو أساس الحكم، وتعتبر المشاركة السياسية لقوى الشعب المختلفة محور النظام الديمقراطي لتحقيق أهدافها الاجتماعية من خلال المناقشات المفتوحة وتبادل الرأي والتمسك بالمواطنة النشطة والفعالة، كما تعتبر الأحزاب الأداة الرئيسية للمشاركة السياسية وأحد أهم ملامح الديمقراطية الليبرالية، ليس فقط لأنها تتيح الفرصة للتنافس على الحكم وتداول السلطة بشكل يعكس اختيار الشعب لمن يحكمه والسياسة التي يرغب في اتباعها وتطبيقها، ولكن أيضا لأنها تساعد وبشكل غير مباشر في تحول الحركات الغوغائية والنزعات الفوضوية إلى أنشطة إيجابية وفعالة، وذلك إذا تغاضينا عن أعمال العنف والتزوير التي تمارس في أثناء الانتخابات البرلمانية في كثير من مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص، وفي هذه الحدود تعتبر تلك الأحزاب ((اختراعا)) رائعا لتنظيم المجتمع وضمان المشاركة الشعبية في تحقيق المصير، وكذلك أداة لترويض سلطة الحكومة في الوقت نفسه، وقد تكون هناك ثقافات ترفض هذا النوع من التنظيم لأسباب تاريخية وتقاليد موروثة، وتعتبر قيام تلك الأحزاب خروجا وتمردا على تلك التقاليد، ففي المجتمعات النامية في العالم الثالث بالذات كثيرا ما تأخذ النظم السياسية في اعتبارها تعدد الانتماءات العرقية أو الدينية والتي تتعارض مع مبدأ المواطنة لها، والذي يقوم عليه النظام الديمقراطي، مما يؤدي إلى الكثير من الاضطرابات وعدم الاستقرار الاجتماعي لها داخل تلك المجتمعات.

وعلى أية حال، فإن هذه الديمقراطيات الجديدة التي نشأت بعد استقلال المستعمرات عقب الحرب العالمية الثانية، كما هي الحال في دول إفريقيا وظهور العالم الثالث، تواجه الكثير من الصعوبات والمشكلات التي تمنع من تحقيق التنمية والتطوير وإقرار السلام والأمن الداخليين، مثل ضعف الإرادة السياسية وندرة الكفاءات وتغليب المصالح الخاصة وعدم وضوح مفهوم المواطنة بقدر كاف وعدم الاستقرار والميل إلى العنف بدلا من التفاهم نتيجة لسوء العلاقة بين الدولة والمواطن وانعدام الثقة بين الطرفين، وذلك بالإضافة إلى تغير السياسات بتغير المسؤولين الذين يشغلون الموقع نفسه وفي فترات مختلفة، وقلة التواصل وتواضع كفاءة ممثلي الشعب وسوء اختيارهم لهم، سواء كان ذلك عن طريق التعيين أم بالانتخاب، وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وبالتالي سطحية التخطيط وهكذا، ومن هذه الناحية ومن هذا الإطار تعتبر الديمقراطيات الجديدة ديمقراطيات شكلية أو حتى زائفة وعاجزة عن الاضطلاع بالمسؤولية نحو المجتمع، بل وقد تتحول إلى أداة لتحقيق مصالح ورغبات السلطة الحاكمة، وكذلك حتى في الحالات التي يراعى فيها الجانب الإجرائي المتمثل في التصويت وانتخاب الممثلين عن الشعب فإنه لايسمح لهم بتداول السلطة، وكثيرا ما يرفض القادة عن سلطان الحكم إذا جاءت نتيجة الانتخابات في غير مصلحتهم، والأمثلة كثيرة جدا على ذلك في المجتمعات النامية التي يدخل العالم العربي في نطاقها، ولذلك فكثيرا مايحكم على هذه الديمقراطية بأنها مجرد أكذوبة ولا وجود لها على أرض الواقع إطلاقا.

وعلى الجانب الآخر يقف المجتمع الغربي الآن على أعتاب ما يطلق عليه اسم ((مابعد الديمقراطية))، وهو مفهوم حديث نسبيا في العلوم الاجتماعية، ولم يستقر الأمر بعد على تعريف محدد ودقيق له، ولذلك يكتفي معظم الكتاب الذين يعرضون له بالحديث عن جوانبه التطبيقية، ولكن كلمة ((ما بعد)) لا تعني أبداً إن المبادئ والقيم الديمقراطية الليبرالية تطورت وارتقت ووصلت إلى مستويات أعلى وأرقى، سواء كان ذلك في المشاركة الشعبية أو في مراعاة حقوق الإنسان عما هو معهود في الديمقراطية التقليدية، بل ربما يكون العكس هو الصحيح، فالمفهوم يشير بكل بساطة إلى الدول التي تتمسك ظاهريا بقواعد الديمقراطية وتطبيق خطواتها الإجرائية، ولكنها لاتراعي في واقع الأمر المبادئ والقواعد التي يرتكز عليها الحكم الديمقراطي السليم، بل كثيرا ماتخرج عليها بشكل صريح لدرجة إن بعض الكتاب يصفون هذه الدول بأنها ((معارضة للديمقراطية)) على الأقل لعدم وجود تمثيل حقيقي للشعب بشكل قاطع وحاسم، وقد تزايد وجود هذا التيار في السنوات القليلة الماضية بحيث كاد أن يصبح علامة مميزة للقرن الحادي والعشرين نتيجة لتراجع بعض المبادئ وبداية سيطرة فئات قليلة من الصفوة التي يعتمد عليها النظام الحاكم على حساب تلك القوى الشعبية، ولم تعد نتائج الانتخابات تمثل الحقيقة، كما لم تعد حقوق الإنسان تلقى الاحترام المناسب مع منع المعارضة الضعيفة من إبداء الرأي بحرية كافية، بل كثيراً ما يتم ترويضها لدرجة إنها تتحول إلى معارضة السلطة الحاكمة، مما يعني إنها أصبحت خالية من المعنى، وقد وصل الأمر ببعض الكتاب إلى حد اتهام ((ما بعد الديمقراطية)) بأنها خطة خبيثة لإضعاف الدولة القومية الديمقراطية والتهوين من شأن القرارات الديمقراطية داخل الدولة وإخضاعها لتأثير اتجاهات التيارات الجديدة وظهور المنظمات فوق القومية أو المتعدية للقوميات.

والفكرة السائدة لدى بعض الكتاب وفي بعض كتاباتهم هي إن ((مابعد الديمقراطية)) نظام يقوم على سيادة وتحكم الصفوة السياسية والاقتصادية والانفراد باتخاذ القرارات وتهميش الرأي العام ممثلا في نواب الشعب، وكل ذلك هو بحجة مواجهة التحديات الخطيرة التي يتعرض لها المجتمع نتيجة التغييرات العالمية في وقتنا الحاضر، كما هو الحال في مواجهة الإرهاب، والتي تتطلب وجود قوة مهيمنة داخل الدولة تتخذ القرار الحاسم والسريع للمحافظة على الأمن القومي أو الهوية الوطنية، فهذا النظام الديمقراطي يتجاوز مبادئ الديمقراطية دون أن يعني ذلك بالضرورة إلغاء هذه المبادئ، بالرغم من التعدي على الحريات الشخصية مع تطويع ممثلي الشعب للموافقة بأساليب تتقنها القوى الحاكمة، بحيث يبدو الأمر في النهاية كما لو كانت تلك الإجراءات قد تمت بالموافقة العامة، أو على الأقل عن طريق اقتناع الممثلين بالمبررات التي تقدمها السلطات الحاكمة، وبذلك تفقد الانتخابات معناها وتكون المشاركة مسألة شكلية ومشاركة صورية.

وفي كتابه القصير عن ((مابعد الديمقراطية)) يصف الأستاذ ((كولين كرتش)) أستاذ النظم السياسية بجامعة ((أكسفورد)) سلوك السياسيين في دول مابعد الديمقراطية بأنه أقرب مايكون إلى سلوك المهربين والقائم على الخداع والمراوغة والتسلل حتى يتم لهم تمرير بضاعتهم في غفلة من المجتمع، والسيطرة بعد ذلك على الأنشطة الاقتصادية بطرق غير مشروعة، ففي عهد مابعد الديمقراطية الذي يشهده العالم الآن لاتقوم نظم التمثيل الديمقراطي بوظائفها الصحيحة في التعبير عن إرادة المواطنين والدفاع عن حقوقهم المشروعة، كما تتضاءل قدرة السلطات التشريعية على تحديد الحقوق والواجبات وتترك الأمر لسلطات الأمن العام التي تتحكم في كل شيء في المجتمع، بما في ذلك الثقافة العامة، مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط، فقد انفصلت الحكومة عن الشعب الذي قامت لخدمته، وفسدت الأحزاب وأصبحت مصدرا للفساد والإفساد، لأنها خضعت لسطوة الرأسمالية التي تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة بدلا من أن تكون أداة للتعبير والدفاع عن المصالح العامة، ويبدو إن مابعد الديمقراطية وبهذا المعنى بدأت تفرض نفسها على كل المجتمعات وبغير استثناء، وإنها سوف تكون سمة الحكم في المستقبل وفي كل أنحاء العالم.

وكان لابد إزاء كل هذه الأوضاع من أن تتخذ الشعوب أو الجماعات وكذلك الفئات المهمشة مواقف وخطوات مضادة تعبر عن عدم الرضا وعن الرغبة في المشاركة السياسية واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها وتطلعاتها نحو المستقبل وتحد من سلطة رجال المال والأعمال وانفرادهم بإدارة شؤون المجتمع والدولة، وتتخذ تلك المواقف في العادة شكل الحركات الاحتجاجية وبمختلف صورها، اعتبارا من الاعتصام الهادئ الصامت إلى المسيرات السلمية المنظمة التي تراعي مبادئ وحقوق القانون وتلتزم بتعليمات وتوجيهات قوى الأمن العام إلى الاضطرابات والتظاهرات الصاخبة والغاضبة وغير المنظمة والتي تلجأ إلى العنف والتخريب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وقد تصل إلى حد الصدام مع الحكومة.

ويعتبر بعض الكتاب هذه الحركات الاحتجاجية إحدى المظاهر غير التقليدية للمشاركة السياسية في مجتمعات مابعد الديمقراطية، وإنها أصبحت سلوكا معترفا به وجزءا من العملية السياسية والممارسة الديمقراطية، وقد اتسع نطاق هذه الحركات في السنوات الأخيرة نظراً لانتشار اتجاهات مابعد الديمقراطية خارج الديمقراطيات الغربية الرأسمالية وانتقالها بشكل ما من الجماعات المعدمة والمحرومة إلى الطبقات المتعلمة والطبقة الوسطى، ولم تعد تعتبر سلوكا متطرفا أو مرفوضا من المجتمع ككل، فتاريخ هذه الديمقراطيات هو إلى حد كبير سجل حافل بأحداث الاحتجاجات السياسية والتمرد أو الرفض السياسي من جانب الشعوب والفئات التي تشعر بالحرمان من ممارسة حقوقها السياسية من خلال القنوات المشروعة للمشاركة، مما يجعل هذه الحركات الاحتجاجية أحد الخيارات المتاحة أمامها، وبذلك لم يعد الكثيرون يرون فيها مواقف سلبية أو امتناعا عن المشاركة، وإنما هي سلاح مشروع وأداة لمقاومة اتجاهات مابعد الديمقراطية وطريق العودة إلى قواعد الديمقراطية الصحيحة وفي مختلف دول العالم.

وواضح أن هذه الديمقراطية تواجه كثيرا من التحديات الاجتماعية والسياسية التي تتمثل في الابتعاد المتزايد، وأحيانا الابتعاد المتعمد عن المشاركة السياسية بالأسلوب المقرر في الديمقراطية التقليدية، وهو الانتخاب النزيه لممثلي الشعب الذين يتولون الدفاع عن مصالحه الحقيقية وحقوقه المشروعة، وذلك فضلا عن تراجع الثقة في الصفوف الحاكمة وفي المؤسسات الديمقراطية وأجهزة الحكم وفي النواب أنفسهم الذين يسطون على الحكومة لتحقيق مكاسبهم الشخصية، كما هو الحال في دول العالم الثالث على الخصوص، ولذلك يكثر الحديث الآن في الخارج عن ((أمراض الديمقراطية)) المرتبطة بظهور الديمقراطيات الجديدة ومابعد الديمقراطية والعيوب التي تشوب الممارسات الديمقراطية في الوقت الحالي والالتجاء إلى مواجهتها بطرق لاتتفق أحيانا مع أحكام القانون، وعلى الرغم من استمرار الاعتقاد في إن الديمقراطية هي أفضل نظام للحكم، لأنه ينبع من الشعب ويستند إلى إرادته، فإن ثمة شكوكا قوية حول مصيرها حتى في الديمقراطيات الراسخة.

ولقد وفر استخدام الكومبيوتر والإنترنيت مجالا واسعا للتعبير عن الرأي ونقد أساليب الحكم المختلفة، والتي تتوارى خلف الشعارات الديمقراطية لإخفاء نواياها الحقيقية والسيطرة على السلطة، ويعتبر الإنترنيت الآن وسيلة آمنة ومأمونة لإبداء الرأي بصراحة ودون التعرض للأذى أو القمع، وقد يصل الأمر ببعض الآراء إلى التشكيك في شرعية الحكم والدعوة إلى التمرد والانقلاب عليه، وهو مايسبب كثيرا من القلق للحكومات التي تعجز عن السيطرة على المدونات التي تنشرها هذه الشبكة الدولية، كما تعجز عن تقدير مدى تأثير تلك المدونات على الرأي العام وعواقب ذلك التأثير عليه، ولكن المهم هنا هو إن كل هذه الحركات الاحتجاجية تعتبر دافعا لتغيير السياسة المتبعة أو على الأقل إعادة النظر في تلك السياسة ومراجعة الحكومات لمواقفها العامة أو إزاء مشكلات معينة بالذات كما إنها تؤلف عاملا في التغيير، وهذا كله يثير التساؤل: ما العمل؟ وهل يمكن إنقاذ الديمقراطية والعودة إلى القيم والمبادئ التقليدية والقضاء على هيمنة الصفوة السياسية التي تساندها قوة المال؟

ويرى الكثير من المفكرين الليبراليين إن تقوية ومساندة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية هي أفضل الطرق وأفضل وسيلة لمواجهة فساد الدولة وقوى الاستغلال ومعالجة ضعف وانحراف الحكم والتغلب على الاتجاهات والتيارات الجديدة، ولكن هذه المنظمات التي يتحمس لها الكثيرون لم تسلم من التشكيك، ليس فقط في فاعليتها، بل أيضا في شرعية وجودها ونشاطها ومدى تماشيها مع مبادئ الديمقراطية الأساسية، بل إن بعض الكتاب والمفكرين يرون إن المنظمات غير الحكومية تؤدي إلى إضعاف المبادئ والقيم الديمقراطية، لأن عضويتها لاتتم عن طريق الانتخاب ولا تمثل أجهزة منتخبة من الشعب، ومع ذلك فإنها تتصرف كما لو كانت هيئات موازية للحكومة الرسمية وتنازعها السيادة، لذلك فمن الخطأ تشجيعها ومؤازرتها على المستوى الدولي.

فالأمر يحتاج إذن إلى خلق وعي جديد في مختلف المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء، وتدريب الجيل الجديد على الممارسات الديمقراطية وتنمية قدراتهم، فالديمقراطية إذن ليست فقط نظاما للحكم، وإنما هي أيضا نوع من التربية وتحتاج إلى فكر متوهج وبرامج مدروسة وإعداد طويل حتى يمكن تطبيق مبادئها كاملة بطريقة سليمة وإنقاذها من قوى وعوامل التفكك والانهيار نتيجة الانحراف عن تلك المبادئ والاستهانة بها، وليس من شك في إن الديمقراطية ثورة متواصلة، ويجب أن تظل كذلك حتى لايصيبها الركود والجمود، وإنها تحتاج الآن إلى من يحركها، فهل يمكن أن تقوم ثورة ديمقراطية جديدة؟ وربما تكون الوسيلة المتاحة والفعالة لمنع استفحال عيوب ونقائض الديمقراطيات الجديدة ومابعد الديمقراطيات الجديدة هي الالتجاء إلى الشفافية التي كثر الحديث عنها مؤخرا دون تطبيق وعرض الأمور بصراحة على الرأي العام لتحقيق مبدأ الشراكة السياسية، ولكن هل تستجيب الحكومات لذلك؟!